Publication	Al Youm El Jadid
Date	November 13, 2016
Circulation	20,000
Country	Egypt
Article Type	Government News
Headline	Head of the Pharmaceutical Industry Division: Pharmaceutical companies have the right to raise their prices by 500% after EGP flotation
Page	04
Reporter	Nagh Mostafa

رئيس شعبة الدواء: من حق شركات الأدوية أن ترفع الأسعار بنسبة 500% بعد تعويم الجنيه

وفرنا للدولة 700 مليار للسوفالدى.. وعالجنا 850 ألف مصاب بفيروس سى

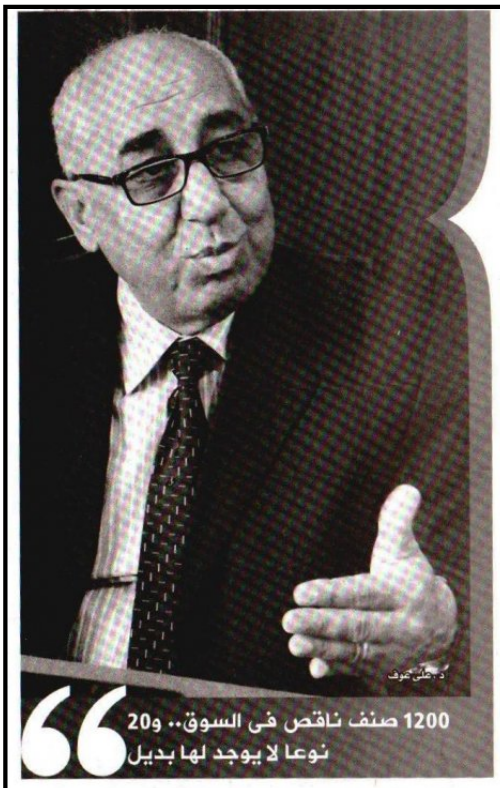

"1200 صنف ناقص فى السوق.. و20 نوعا لا يوجد لها بديل"

حوار- ناجح مصطفى

يمثل قطاع صناعة الدواء فى مصر أحد القطاعات الهامة والاستراتيجية التى لا غنى عنه، إذ يأتى فى المرتبة الثانية بعد الغذاء والكساء، والذى يمثل ٤٠ مليار جنيه حجم استثمارات السوق، ومع ذلك يعانى المرضى من اختفاء كثير من الأصناف فى السوق ومنها أدوية الضغط والسكر والكوليسترول فى الدم والمحاليل، الأمر الذى يهدد حياة المرضى، لذا كان علينا أن نحاور أحد الرموز القائمة على صناعة وإنتاج الدواء فى مصر وهو الدكتور على عوف، رئيس شعبة الدواء باتحاد الغرف التجارية.. وإلى نص الحوار.

■ ما تأثيرات تعويم الجنيه على أسعار الدواء فى مصر؟

– أولا، نحن نرحب بهذا القرار فى شعبة الأدوية وهو قرار لتصحيح مسار الاقتصاد المصرى، كما أنه يشجع على دخول استثمارات جيدة، لكن المشكلة كانت فى وجود سعرين للدولار بالسوق ووجود سعر موحد سيساعد فى طمأنة المستثمرين الأجانب وبالتالى يستطيع المستثمر الدخول والخروج بدون أية مشكلات تعوقه، لأنه كان هناك رجال أعمال متخوفون من الدخول للاستثمار فى مصر.

والتسعيرة الجبرية للدواء تمثل مشكلة بعد أن كان سعر الدولار بـ٨.٨٨ وكان فى السوق الموازية بـ١٨ جنيها، والدواء يأتى فى المرتبة الثالثة فى أولويات الحكومة، وهناك لجنة من ثلاث جهات لبحث مشكلات شركات الأدوية، وحاليا قالت لنا خذ الدولار بسعر السوق، وحاليا الشركات تتكبد خسائر تتراوح من ٣٠ إلى ٤٠٪ لبعض الأدوية وليس كلها وهى الأصناف الأقل من ١٠ جنيهات للصنف الواحد.

■ ماذا عن اختفاء بعض الأصناف رغم الزيادة ٢٠٪ مؤخرا؟

– كما ذكرت، الدولة كانت تتدخل لتوفير الدولار للشركات الخاسة بـ٨.٨٨ جنيه، والوزير قال لو لم توفروا الأصناف الناقصة سيتم إلغاء الزيادة وعندما أرادت الشركات توفير التوافص؛ لم تجد الدولار موجودا بالبنوك، والشركات لديها الرغبة فى توفير كل الأصناف، وأؤكد لك أن صناعة الدواء منضبطة من الألف إلى الياء لأنها الوحيدة التى لا تعمل بالمخالفة وكل عملها بالشكل الرسمى من خلال الجمارك، وبعد دخول الصفقة يدخل الصيادلة تقنش وحال تعطيش السوق سيتم اكتشاف الأمر. والزيادة الأخيرة ٢٠٪ والشركات لم تأخذ سوى ١٠٪ فقط، وقرار ٤٩٩ يطبق على جهة دون أخرى.

■ هل بالفعل لا يوجد احتكار كما تذكر؟

– بالتأكيد، هناك احتكار فى سياسة الدواء، لكن لسنا طرفا فى ذلك ولدينا انضباط غير أى قطاع آخر سواء من خلال المستورد أو الدواء محلى الصنع، لأن الجمارك تبلغ الضرائب والوزارة بأية صفقة تدخل البلاد.

■ وهل لا يوجد أدوية بدون طرق شرعية؟

– بالتأكيد هناك أدوية تدخل بطرق غير شرعية والدليل وجود دواء مغشوش بالسوق.

■ وكيف اثر تحرير سعر الصرف على سوق الدواء بنسبة تعادل ٤٠٪؟ وما الحلول من وجهة نظرك؟

– عدة أمور، ومنها تطبيق نظام تأمين صحى للمرضى غير القادرين وهذا دور على الحكومة، بالإضافة إلى ضرورة ربط الدواء بسعر الدولار، بحيث يرتفع مع الزيادة وينقص مع تراجع سعر الدولار، كذلك لا بد من توفير الدولار بـ٨.٨٨ والدولة تدفع الفارق من الخزانة العامة، وبالتالى تكون ملزمين كشركات بتوفير الأصناف المختفية، كذلك ضرورة الجلوس مع لجنة التسعير بوزارة الصحة وهى تعلم كل التكاليف لتقييم الخسارة لبحث تحريك كل الأدوية الخاسرة.

■ وكم تريدون زيادة فى الأدوية غير المتوافرة؟

– من الممكن أن تكون ٢٠٪ مثلا لعدد من الأصناف والآخر العام المقبل لعدم زيادة الأعباء على المرضى.

■ لكن طلبتم زيادة بنسبة ٢٠٪ ومع ذلك لم يتم توفير النواقص؟

– المشكلة أن الدواء لم يرتفع منذ عام ١٩٩٩ وحتى الآن؛ رغم أن سعر الدولار كان بـ٣.٠٠ جنيهات، والآن سعر الدولار بـ١٧ جنيها أى بفارق ٥٠٠٪، لذا من حقنا أن تكون الزيادة لهذا المعدل.

■ لكن أنتم كرجال أعمال مستفيدون وحققتم أرباحا من جيوب المواطنين.. والدولة لها حق عليكم؟

– بالفعل علينا دور والدليل أننا كما ذكرت منذ عام ١٩٩٩ وسعر الدواء ثابت لم يتغير، والسوفالدى على سبيل المثال كان بـ٢٢ ألف دولار والعبوة بها ٢٨ قرصا، وقمنا بتوفيرها بـ٢٥٠٠ جنيه بواقع ٨٥٠ ألف حالة بتكلفة ٢.٨ مليار جنيه ولو قامت الدولة باستيراد هذه الكمية من الولايات المتحدة لكلفتها ٧٠٠ مليار جنيه.

■ وكم تبلغ نسبة الإصابة فى مصر؟

– تبلغ مليون حالة فى إفريقيا منها ٨٥٪ فى مصر فقط، وبالتالى هذا القطاع وطنى، لذا تعد مصر رائدة فى علاج فيروس سى ويسر الخلطة وبنفس كفاءة المنتج الأمريكى وشركات ٢٠ شركة فقط

■ وكم عدد مصانع الأدوية فى مصر؟

– لدينا نحو ١٤٠ مصنعا مرخصا و١٤٠شركة تعمل للغير، كما أن هناك ١٤٠ مصنعا تحت الإنشاء.

■ ماذا عن الأصناف المغشوشة؟

– النقابة قالت إن هناك نحو ٥ إلى ٧٪ وهى ظاهرة عالمية وفى أمريكا مثلا توجد نسبة كبيرة من الأصناف المغشوشة، وأشكر جهازى حماية المستهلك والمنافسة والاحتكار لدورهما الكبير ونحن لاحظنا ذلك وهم يعملون أكثر مما يتحدثون.

■ كيف ترى دور وزير الصحة الحالى؟

– سياسة الوزير فى قطاع الدواء ضعيفة جدا وهذا يعد من القطاعات الحيوية والوزير طبيب بشرى ودماغه مرتبة فى الجانب الطبى فقط وأهمل قطاع الدواء، فضلا عن قيامه بتعيين البطانة الخاصة به ومعارفه، والذى يبحث مشكلات الدواء هم البطانة. ولك أن تتخيل أن لدينا الإدارة المركزية لشئون الصيادلة وهى المنوطة بالتسعير وبحث المشكلات وهى إدارة تابعة للوزير ومديرها ومساعد الوزير لشئون الصحة تقدم باستقالته بسبب سياسة الوزير الفاشلة، ومشكلات قطاع الدواء كبيرة جدا والآن لم يبق سوى مدير الإدارة المركزية والجلوس معه بميعاد مسبق بأسبوع والمقابلة تكون ١٥ دقيقة فقط وهذا عمل مشكلة كبيرة فى القطاع.

■ لماذا لا تخاطبون رئيس الوزراء فى ذلك؟

– تحدثنا كثيرا وأرسلنا خطابات، وأؤكد أن قطاع الدواء دخل فى نفق مظلم بسبب سياسات الوزير الفاشلة؟

■ ما عدد الأصناف المختفية بالأسواق؟

– الصحة أبلغتنا أن هناك ٢٢٠٠ صنفا والصيادلة قالت إن هناك ١٢٠٠ صنف مختف من السوق، وأعتقد أن الجهتين محقتان فكل واحدة تحسب طبقا لرؤيتها الخاصة، فالصيادلة تحسب على غياب المنتج ككل، لكن الوزارة لا تحتسب الأصناف التى لها بديل.

■ لكن هناك أصنافا بالفعل ليس لها بديل فى السوق؟

– صحيح، هناك أنواع لا يوجد لها بديل وهى عبارة عن ٢٠ صنفا طبقا لإحصائيات وزارة الصحة، وأفضل شىء فى تقسيم النواقص بالإدارة المركزى لشئون الصيادلة وهى جهة تعمل بكفاءة ومتواصلة مع الشركات والصيادلة لحل المشكلة إيه أو العمل على حل أسباب التوقف أو مشكلة الموافقات الإدارية، كذلك محاولة التسريع فى الإجراءات أو تحريك السلع الخاسرة.

■ وما مشكلة القانون رقم ٤٩٩؟

– هذا القانون ليس به مشكلة، لكنها جاءت منذ أن تم العمل به فى عام ٢٠١٢ فى شهر يونيو تحديدا، وهو قانون من صنع الإخوان، وكان هدفه السيطرة على قطاع الدواء لحساب جهة معينة وكان هناك عوار فيه بسبب وجود بعض رجال الأعمال المحسوبين على الإخوان وهو قائم لكن فيه عوار، لأن به جزءا خاصا بالصيادلة، وبالمؤزعين، وبالشركات. كما تم تحريك السعر كما ذكرت من ٢٠ إلى ٣٠٪ لـ٥٪ من المنتجات يتم تحريك سعرها ولم يفعل والدولار حال زيادة سعر الدولار، ولو زاد الدولار على ١٥٪ من حق الزيادة أن تطبق على الصيادلة، والمشكلة أنها لم يطبق زيادة للشركات وإيكو زودت السعر لـ٢٥٪ واختلفت معها الصيادلة وتم تعديل القرار مرة أخرى.

■ كيف ترى مقاطعة عمومية الصيادلة لمنتجات بعض الشركات؟

– من حق الصيادلة أن تأخذ القرار التى تراه مناسبا وفى صالحها، وفى الحقيقة هى الآن تفتح التعاون مع كل الشركات لحل أية مشكلة والتفاوض هو السبيل للخروج من الأزمة.

"40 مليار جنيه حجم سوق الدواء فى مصر"

■ ماذا عن الأدوية منتهية الصلاحية والذى يعاد تدويرها من القمامة ومن ثم بيعها من جديد؟

– سؤال مهم، وهى بالفعل مشكلة مزمنة، فنقابة الصيادلة أعلنت أنها تمثل ٦٠٠ مليون جنيه، وأن أدوية شركات ضغط وسكر وكوليسترول والصيادلة مطالبة بتوفيرها للمريض والدواء المنتهى المفعول والمفروض الشركات تقوم باسترجاعه والشركات تحمله للصيدلى أو استرجاعه بنسبة ٢٪ أى لكل ١٠٠٠ جنيه خصم ٢٠ جنيها فقط.

كما أن الصيدلى يقوم بوضعها فى المخزن وأشخاص القمامة يضعونها تحت بير السلم، ويعيدون تدويرها وتباع لهم على أنها جديدة وهذا خطر.

■ كيف ترى مشكلة المحاليل؟ وأين دور الشركات فى ذلك؟

– هى مشكلة خطيرة على المرضى ومنذ سنة حدثت حالات وفاة بواقع ٧ حالات، بسبب بعض محاليل الجفاف يإحدى الشركات الخاصة، فقام الوزير بإغلاق المصنع وتحريز البضاعة فى الأسواق وهذا المصنع كان يمثل ٥٠٪ من حجم السوق وشركة النيل للأدوية كان عندها خط إنتاج معطل منذ عام وتباطأت القرارات ولم يتم تشغيله إلا من فترة قريبة جدا. وكانت تنتج حوالى ١٠٪ من حجم المحاليل بالسوق. وقطاع الأعمال يمثل ٧٪ والخاصة تمثل ٩٣٪ من حجم السوق.

■ وكم يبلغ عدد مصانع المحاليل؟

– ٥ مصانع فقط، منها ٢ لقطاع الأعمال و٣ شركات للقطاع الخاص.

■ كيف قابلت كرليس شعبة الأدوية أزمة لبن الأطفال؟

– هذه مشكلة مزمنة، من سنين طويلة وتكلفة العبوة الواحدة تتراوح من ٢٦ إلى ٣٠ جنيها على الدولة، والمواطن لم يدفع دعما حال شرائه بهذا السعر ولكن الدولة تدعم بـ٤٥٠ مليون جنيه للبن المباع بـ٥ جنيهات فقط ولا بد من تقرير أو كشف للأم وكل طفل له ٤٠ علبة لحد ٦ أشهر و٦٠ و٦٤ يعنى ٣ أسعار فى السوق والجيش دخل مع شركات سويسرية وفرنسية على ٣٠ مليون وأكبر شركة لا تستطيع منافسة أكثر من ٣ ملايين والقوات المسلحة لاقت هجوما رغم أنها ساعدت فى إنهاء الأزمة.

■ وكم حجم سوق الدواء فى مصر؟

– ٤٠ مليار جنيه حجم تسوق الدواء فى مصر بدون الـ٣٠٠ مليون دولار الذى نقوم بتصديرها.

"الدواء لم يرتفع من 1999 رغم أن الدولار وقتها كان بـ 3 جنيه"

"أحمد عماد لا يصلح أن يكون وزيرا.. وبطانته هى من تتحكم فى سياسات الدواء"